

Distr.  
GENERAL

A/48/843  
6 January 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال

### مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الفقرات ٤٨ و ٤٩ و ١٢٤ من الوثيقة A/48/584  
المعنونة "حالة حقوق الإنسان في أفغانستان"، أتشرف بأن أذكر ما يلي:

١ - تعترف الأمم المتحدة بأن توفير حلول دائمة وملائمة لمشاكل اللاجئين هو مسؤولية دولية.  
فاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تقضي، في جملة أمور، بالتعاون الدولي بغية حل المشاكل  
الناجمة عن الأعباء المفروطة التي تثقل كاهل البلدان التي تمنح حق اللجوء للاجئين. وقد اتخذت الجمعية  
العامة واللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين العديد من القرارات التي  
تشدد، في جملة أمور، على ضرورة أن يجري، إلى أقصى حد ممكن عن طريق المساعدة الدولية، تقاسم  
الأعباء التي تتحملها الدول التي تواصل قبول أعداد كبيرة من اللاجئين.

٢ - وخلال السنوات الـ ١٤ الماضية، قبلت جمهورية إيران الإسلامية عدداً يزيد على ٤ ملايين  
من اللاجئين الأفغان والعراقيين، وثابت على تخصيص اعتمادات كبيرة من مواردها الوطنية لسد  
احتياجاتهم. كما أقرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البيان الذي أدلت به في الدورة  
الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية وورد في الوثيقة A/48/12/Add.1 المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،  
فإن: "الحق أن جمهورية إيران الإسلامية تضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم اليوم". ومع ذلك، مازال  
المساعدة الدولية على ما ظلت عليه في الماضي من الضآلة، فضلاً عن عدم تناسبها مع أعداد اللاجئين.

٣ - ووصفت الطرق التي تعامل بها جمهورية إيران الإسلامية ملايين اللاجئين بأنها تفي بأسمى  
المعايير. وإن ما صدر خلال العقد الماضي من وثائق اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بإيران، وخصوصاً الوثائق  
التي أعدتها الإدارة الإقليمية المختصة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تؤيد هذا الوصف تأييداً  
وثيقاً. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة في دورتها الحالية أثنت، في قرارها ١١٦/٤٨، على الدول التي  
مثل إيران، التي تقبل لديها ملايين اللاجئين رغم قسوة التحديات الاقتصادية والانمائية التي تواجهها.

٤ - أما العودة التلقائية للاجئين الأفغان الى وطنهم التي بدأت في أوائل عام ١٩٩٢، فقد أصبحت منظمة في إطار برامج اللجنة الثلاثية المكونة من دولة أفغانستان الاسلامية وجمهورية ايران الاسلامية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتوفر هذه اللجنة إطارا فعالا للإشراف على عودة اللاجئين الأفغان الطوعية الى وطنهم، فضلا عن إزالة الصعوبات المحتملة التي من الطبيعي أن تنشأ في أي عملية واسعة النطاق وطويلة الأجل من هذا القبيل. وقد ظلت هذه العملية ولا تزال تنفذ تحت إشراف دولي مباشر ووثيق عن طريق وجود واشترك الهيئات المعنية بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن منظمات غير حكومية شتى. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، قامت المفوضية بمراقبة العملية في أنحاء مختلفة من ايران، بما فيها مقاطعة خراسان. وفي الملاحظات التي أبدتها المفوضية السامية بشأن ما شاهده امتدحت ايران حكومة وشعبا للموقف المضياف الذي اتخذته تجاه اللاجئين الأفغان وظل مستمرا طوال السنوات الـ ١٤ الماضية وأعربت عن ارتياحها بشأن عودتهم الطوعية إلى أفغانستان، كما أنها كررت تأكيد دعم المفوضية لمواصلة تلك العملية.

٥ - كما أكدت الوفود الايرانية والمفوضية السامية نفسها مرارا، فإن نقص الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية الملائمة وانعدام الأمن في أفغانستان يشكلان عقبة كبرى في طريق عملية العودة إلى الوطن. وينبغي أن ينتبه المجتمع الدولي على النحو الملائم إلى الارتباط المباشر بين تحسين الأحوال المعيشية في أفغانستان وزيادة العودة الطوعية للاجئين. إذ أنه إن لم يتم ذلك، فإنه حتى إذا حدثت العودة الطوعية على نحو مثالي، فإن الشاغل الرئيسي الذي تنطوي عليه مشكلة اللاجئين، وهو إعادة الاندماج، سيبقى قائما وسيظل يعرض للخطر أي تسوية كاملة لهذه الحالة.

٦ - ويشكل احترام جميع اللاجئين، بمن فيهم الأفغان، وحمايتهم جوهر معاملة إيران لهم. وقد أعرب المسؤولون الإيرانيون الرفيعو المستوى مرارا عن تشجيعهم للعودة الطوعية والكرامة والأمن لجميع اللاجئين إلى وطنهم. وبناء على هذه السياسة، جرى سن واستكمال كل ما يلزم قانونيا من أجل تسهيل توفير حماية أفضل لهؤلاء اللاجئين في أثناء عملية العودة وللمن يواصل الإقامة منهم في جمهورية ايران الاسلامية، إلى أن تسمح لهم الظروف بالعودة إلى وطنهم بسلام وكرامة.

ويرجى مع عظيم الامتنان تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال وعرضها على لجنة حقوق الانسان.

(توقيع) غلامالي خوشرو

السفير

نائب الممثل الدائم

-----